مفرغا والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى منه فيه مذكورا
نعم الاستثناء فيه انما هو لشيء مقدر لصحة المعنى ولا
اعتداد بذلك المقدر لفظا ولا خلاف يعلم في نحو ما زيد
الا قائم ان قائما خبر عن زيد ولا شك ان زيدا فاعل
في قوله ما قام الا زيد مع انه مستثنى من مقدر في المعنى
التقدير ما قام احد الا زيد ففي هذا لا منافاة بين
كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى
من مقدر اذ جعله خبرا منظور فيه الى جانب اللفظ
وجعله مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى واما الثالث
فهو اذ يقال قولك اذ الخاص لا يكون خبرا عن العام
مسلم لكن في لا اله الا الله لم يخبر بخاص عن عام لان
العموم منتفي والكلام انما سيق لنفي العموم فالكلام
وتخصيص الخبر المذكور بواحد من افراد ما دل عليه
اللفظ العام واما الاقوال الثلاثة الاخيرة يعني
التي لا معول عليها فاحدها ان لا ليست اداة استثنا
وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم
لا باعتبار المحل ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني

عن بعضهم

عن بعضهم والتقدير لا اله غير الله في الوجود ولا
شك ان القول بذلك الا في هذا التركيب بمعنى غير
ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة التحويه
وانما يمتنع من جهة المعنى وذلك ان المقصود
من هذا الكلام امران نفي الالوهية عن غير واثبات
الالهية الله تعالى فلا يفيده التركيب ع فان
قيل يستفاد ذلك بالمفهوم قلنا اين دلالة المفهوم
من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان مفهوم
لقب صفح فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق
قلت وقد قال به بعض الحنابلة ايضا وان كان
مفهوم صفة فقد عرف في اصول الفقه انه غير
حجة على ثبوته وقد تبين ضعف هذا القول لا ما لة
القول الثاني وينسب الى الزمخشري ان لا اله في موضع
الخبر والا الله في موضع المبتدا وقد رد ذلك بتقدير
للظرف فيه محال ولا يخفى ضعف هذا القول وانه
يلزم منه ان الخبر يجيء معرفة وهي لا يبنى معها الا المبتدا
ثم لو كان الامر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)